الأمم المتحدة
S/2018/761
مجلس الأمن
Distr.: General
24 September 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، بشأن المقرر المتعلق بالصحراء الغربية الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الحادية والثلاثين، المعقودة في نواكشوط في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

191018 101018 18-15871 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد

أكتب إليكم عملا بالمقرر المتعلق بالصحراء الغربية الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الحادية والثلاثين، المعقودة في نواكشوط في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ (انظر الضميمة الأولى).

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، طلب مؤتمر الاتحاد إليّ أن أقدم إليه تقريرا عن التدابير والمبادرات التي سأتخذها بشأن مسألة الصحراء الغربية، وحدي أو مع رئيس الاتحاد الأفريقي، بالشراكة مع الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أجريت خلال الأشهر الماضية مشاورات مع السلطات المغربية والصحراوية، وكذلك مع البلدين المجاورين، وهما الجزائر وموريتانيا، والأمم المتحدة وجهات دولية أخرى صاحبة مصلحة. وتضمن التقرير الذي قدمته إلى مؤتمر الاتحاد، والذي ترفق طيه نسخة عنه (انظر الضميمة الثانية)، سردا لتلك المشاورات، بما في ذلك موقفا الطرفين، وقُدّم فيه عددٌ من التوصيات بشأن سبل المضي قدما.

وشكل التقرير الأساس الذي استند إليه مؤتمر الاتحاد في اتخاذ المقرر المتعلق بالصحراء الغربية. وفي ذلك المقرر، كرر المؤتمر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار حالة الجمود في النزاع في الصحراء الغربية، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عنها، وأكد ضرورة تجديد الجهود الرامية إلى التغلب على المأزق الراهن في عملية التفاوض والتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، تمشيا مع مقررات الاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ناشد المؤتمر طرفي النزاع التعجيل باستئناف المفاوضات من دون شروط مسبقة وبنية حسنة، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة التي ينظر مجلس الأمن التابع لها في المسألة.

وفي هذا السياق، وافق المؤتمر على ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي بالمساهمة بنشاط في البحث عن حل، من خلال تجديد الدعم للجهود التي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي. وبناء على ذلك، قرر المؤتمر إنشاء آلية أفريقية تضم اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي، أي الرؤساء السابق والحالي والمقبل، بالإضافة إلى رئيس مفوضية الاتحاد، لتقديم الدعم الفعال للجهود التي تقودها الأمم المتحدة، من خلال القيام بما يلي: ’١‘ تشجيع الطرفين على إبداء المرونة؛ ’٢‘ حشد أكبر قدر ممكن من الدعم للجهود التي تقودها الأمم المتحدة؛ ’٣‘ التفكير، بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة، في مضمون التسوية المنشودة. وتقدِّم هذه الآلية تقارير منتظمة عن تنفيذ ولايتها إلى مؤتمر الاتحاد، وحسب الاقتضاء، إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

وبالإضافة إلى ذلك، طلب المؤتمر إليّ الشروع في إجراء المشاورات المطلوبة لإعادة تنشيط مكتب الاتحاد الأفريقي لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في العيون، من أجل تيسير التنسيق العملياتي مع الأمم المتحدة. وناشد المؤتمر أيضا جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولا سيما البلدين المجاورين، أن تدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة. وأخيرا، قرر المؤتمر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ووفقا للطلب المقدم من مؤتمر الاتحاد، أرفق طيه نسخة من المقرر الذي اتخذته تلك الهيئة. وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على المقرر والتقرير ذي الصلة للعلم واتخاذ إجراء حسب الاقتضاء.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم، وكذلك مبعوثكم الشخصي، على الطابع الصريح والبنّاء لاجتماعات تبادل الآراء التي عقدناها بشأن مسألة الصحراء الغربية. وإنني أتطلع إلى مواصلة العمل بنفس الروح، في إطار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

(توقيع) موسى **فقي محمد**

الضميمة الأولى

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

مقرر بشأن تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن مسألة الصحراء الغربية الوثيقة Assembly/AU/4(XXXI)

إن المؤتمر،

١ - ***يحيط علما*** بتقرير رئيس المفوضية عن مسألة الصحراء الغربية؛

٢ - ***يثني*** على رئيس المفوضية للخطوات التي اتخذها عملا بالولاية التي أوكلها إليه مؤتمر الاتحاد في الفقرة ٦ من المقرر Assembly/AU/Dec.653(XXIX) الذي اتخذه في دورته العادية التاسعة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، بما في ذلك المشاورات مع السلطات المغربية والصحراوية، وكذلك مع جهات أخرى صاحبة مصلحة، بما في ذلك البلدان المجاوران والأمم المتحدة، ***ويعرب عن تقديره*** لرئيس الاتحاد، الرئيس بول كاغامي، على المشاورات التي أجراها بشأن مسألة الصحراء الغربية؛

٣ - ***يكرر الإعراب عن بالغ قلقه*** إزاء استمرار حالة الجمود في النزاع في الصحراء الغربية، والآثار الناجمة عنها على أرض الواقع وفي المنطقة، فضلا عن تأثيرها في عمل الاتحاد الأفريقي وتنفيذ أولوياته؛

٤ - ***يؤكد ضرورة*** تجديد الجهود الرامية إلى التغلب على المأزق الراهن في عملية التفاوض والتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، تمشيا مع مقررات الاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ***يناشد*** المؤتمر طرفي النزاع التعجيل باستئناف المفاوضات من دون شروط مسبقة وبنية حسنة، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة التي ينظر مجلس الأمن التابع لها في المسألة؛

٥ - ***يوافق على ضرورة*** قيام الاتحاد الأفريقي بالمساهمة بنشاط في البحث عن حل، من خلال تجديد الدعم للجهود التي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر:

(أ) ***يقرر*** إنشاء آلية أفريقية تضم اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي، أي الرؤساء السابق والحالي والمقبل، بالإضافة إلى رئيس المفوضية، لتقديم الدعم الفعال للجهود التي تقودها الأمم المتحدة، من خلال تشجع الطرفين على إبداء المرونة، وحشد أكبر قدر ممكن من الدعم للجهود التي تقودها الأمم المتحدة والتفكير، بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة، في مضمون التسوية المنشودة. وتقدِّم هذه الآلية تقارير منتظمة عن تنفيذ ولايتها إلى مؤتمر الاتحاد، وحسب الاقتضاء، إلى مجلس السلم والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات. ***ويقرر*** المؤتمر ألا تثار مسألة الصحراء الغربية إلا ضمن هذا الإطار وعلى هذا المستوى؛

(ب) ***يطلب*** إلى رئيس المفوضية الشروع في إجراء المشاورات المطلوبة لإعادة تنشيط مكتب الاتحاد الأفريقي لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في العيون، من أجل تيسير التنسيق العملياتي مع الأمم المتحدة؛

(ج) ***يناشد*** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولا سيما البلدين المجاورين، أن تدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة.

٦ - ***يعرب عن تصميمه***، بالتزامن مع الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل للنزاع، على ضمان عدم عرقلة تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي، ولا سيما عملية التكامل والشراكات ذات الصلة، بأي حال من الأحوال من جراء الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصحراء الغربية؛

٧ - ***يطلب*** إلى رئيس المفوضية أن يحيل هذا المقرر إلى الطرفين، وكذلك إلى الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة؛

٨ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الدورة العادية الحادية والثلاثون، ١-٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، نواكشوط، موريتانيا

الضميمة الثانية

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير رئيس المفوضية عن مسألة الصحراء الغربية

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالمقرر Assembly/AU/Dec.653 (XXIX) الذي اتخذه مؤتمر الاتحاد في دورته العادية التاسعة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا، في ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر كان قد طلب إليّ أن أقدم إليه، في دورته العادية التي تعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تقريرا عن التدابير والمبادرات التي سأتخذها بشأن مسألة الصحراء الغربية، وحدي أو مع رئيس الاتحاد، بالشراكة مع الأمم المتحدة. وفي الدورة العادية الثلاثين للمؤتمر، التي عقدت في أديس أبابا، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اتُفق على أن يقدَّم هذا التقرير إلى الدورة العادية الحادية والثلاثين، التي ستعقد في نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨.

٢ – ويغطي هذا التقرير المشاورات والتفاعلات السياسية التي أجريتها في إطار الولاية الموكلة إلي. وهو يبرز عددا من الملاحظات، قبل صياغة التوصيات بغرض تقديمها إلى مؤتمر الاتحاد، ويُختَتم ببعض الملاحظات.

ثانيا – المشاورات والتفاعلات السياسية

٣ – في إطار تنفيذ المقرر المذكور أعلاه الصادر عن مؤتمر الاتحاد والولاية الموكلة إليَّ، أجريت سلسلة من المشاورات مع الطرفين. وتبادلت الآراء أيضا مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية صاحبة المصلحة. وكان الغرض من ذلك مزدوجا: الوقوف على تطور الحالة؛ وثانيا، التوصل إلى فهم أفضل لموقفي الطرفين ومنظوريهما.

‘١’ سير المشاورات

٤ – في ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ذهبت إلى المملكة المغربية، حيث استقبلني، في الرباط، صاحب الجلالة الملك محمد السادس. واجتمعت أيضا مع ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المملكة المغربية.

٥ – وفي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه، قمت بزيارة إلى تندوف، الجزائر، للاجتماع مع سلطات الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وهناك، استقبلني الرئيس إبراهيم غالي. وأجريت أيضا محادثات مع محمد سالم ولد السالك، وزير خارجية الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية.

٦ – وبالإضافة إلى الطرفين، تشاورت أيضا مع البلدين المجاورين، بالنظر إلى قربهما الجغرافي ومعرفتهما بالمسألة، بالإضافة إلى المساهمة التي يمكن أن يقدماها في البحث عن حل. وهكذا، في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، سافرت إلى الجزائر، حيث ناقشت الجهود الرامية إلى إيجاد حل مع وزير الخارجية

عبد القادر مساهل ورئيس الوزراء أحمد أويحيى. وفي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، قمت بزيارة موريتانيا، حيث تبادلت الآراء مع الرئيس محمد ولد عبد العزيز.

٧ - وعلاوة على ذلك، اجتمعت مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، هورست كوهلر، في مناسبتين: الأولى في أديس أبابا، في مقر الاتحاد الأفريقي، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ ثم في كيغالي، مع الرئيس بول كاغامي، في ١٣ كانون الثاني/يناير. وبالمثل، أجريت مناقشات مع الأمين العام للأمم المتحدة عدة مرات، بما في ذلك خلال زيارتي إلى نيويورك للمشاركة في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى مع المنظمات الإقليمية، الذي نظّم في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأجريت أيضا تبادلا مفيدا جدا للآراء مع جهات دولية أخرى صاحبة مصلحة، داخل القارة وخارجها على حد سواء.

٨ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، عقدت جلسة عمل مع مبعوثي الخاص للصحراء الغربية، رئيس موزامبيق السابق، جواكيم تشيسانو. وفي وقت سابق، اجتمع السيد تشيسانو مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، في برلين.

٩ - وطوال التفاعلات التي أجريتها، حافظت على اتصال وثيق مع رئيس الاتحاد، الرئيس بول كاغامي. وكنا نطلع أحدنا الآخر بصورة منتظمة على الجهود التي يبذلها كل منا بشأن مسألة الصحراء الغربية.

’٢‘ التفاعلات مع الطرفين

١٠ - خلال المشاورات التي أجريتها مع الطرفين، بيّنت بوضوح سياق الجهود التي أبذلها. وفي هذا الصدد، ركزت على الجوانب التالية:

(أ) الطابع الطويل الأمد للنزاع، القائم منذ عقود، وضرورة إعادة إطلاق عملية السلام بصورة فعالة، بإرادة حقيقية للتوصل إلى حل دائم؛

(ب) الآثار الناجمة عن هذه الحالة الراهنة فيما يتعلق بالسكان المتضررين، ولا سيما اللاجئين في تندوف؛

(ج) المجازفة بوقوع أعمال عدائية فعلية في ضوء التوترات الملحوظة على أرض الواقع على مدى السنوات الماضية، وبالتالي، خطر التشكيك في وقف إطلاق النار الذي لا يزال ساريا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١؛

(د) الشلل الذي يعتري عملية التكامل في المنطقة المغاربية، والذي يؤدي إلى خسائر ضخمة من حيث الفرص الاقتصادية ويؤثر سلبا في الجهود المبذولة على مستوى الاتحاد الأفريقي، نظرا لأن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي، تشكل الدعائم التي يقوم عليها التكامل القاري؛

(هـ) تأثير النزاع في عمل الاتحاد الأفريقي، كما يتضح من العديد من الحوادث التي وقعت في سياق الأنشطة المنظمة في إطار برامجه وفي الاجتماعات مع الشركاء الدوليين. وأضفت قائلا إن هذا الوضع ضار للغاية نظرا لأنه يتزامن مع سعي الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بعملية التكامل القاري؛

(و) القلق المتزايد لعدد من الدول الأعضاء، التي تخشى أن يتعرض تنفيذ أولويات التكامل القاري لعرقلة شديدة بسبب استمرار النزاع بشأن الصحراء الغربية وما ينجم عنه من توترات على مستوى الاتحاد الأفريقي.

١١ - والتمست آراء الطرفين بشأن مسألتين محددتين: من جهة، المساهمة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الأفريقي في إيجاد حل، مع مراعاة الدور القيادي للأمم المتحدة؛ ومن جهة أخرى، العناصر الممكنة للحل مع اعتبار المناقشات السابقة وحالة الجمود الحالية.

١٢ - وأكدت السلطات المغربية من جديد الدور المحوري للأمم المتحدة في تسيير عملية التفاوض. وحذّرت من مخاطر القيام بعملية موازية، محتجة بالقول إن الاتحاد الأفريقي، بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، استبعد نفسه من الجهود الرامية إلى إيجاد حل: عمليا، اتخذ الاتحاد قرارا بشأن المناقشة المتعلقة بوضع الإقليم الذي تحاول الأمم المتحدة تحديده. غير أنها لم تستبعد تماما دور الاتحاد الأفريقي، ما دامت أولوية الأمم المتحدة في التعامل مع الحالة تحظى بالقبول. وفي هذا الصدد، أعربت السلطات عن دعمها للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة والتزامها بالعملية التفاوضية التي تقودها الأمم المتحدة. وتعتقد السلطات المغربية أن أي تسوية للنزاع تتطلب المشاركة الفعالة للجزائر.

١٣ - وفيما يتعلق بمضمون الحل الذي يتعين تعزيزه، فإن السلطات المغربية، وبعد أن أكدت مجددا موقفها المتمثل في أن الإقليم ينتمي إلى المملكة المغربية، أشارت إلى عرضها المتمثل في الحكم الذاتي على أساس المبادرة المقدمة إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وأضافت أن المجلس ”رحب بجهود المغرب التي تتسم بالجدية والمصداقية للمضي قدماً بالعملية صوب التسوية“.

١٤ - وأكدت السلطات الصحراوية، من جانبها، على الدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي بالتنسيق مع الأمم المتحدة، فضلا عن استعدادها للدخول فورا في مفاوضات مباشرة، من دون شروط مسبقة، مع المملكة المغربية. وأشارت إلى أن المغرب يتحمل المسؤولية الكاملة عن المأزق الراهن، لأنه يرفض حتى الآن جميع المقترحات الرامية إلى إنهاء النزاع ويستمر في عرقلة المفاوضات التي دعا إليها مجلس الأمن بسبب الشروط المسبقة التي يضعها. وأبرزت أيضا المعاناة التي يتعرض لها اللاجئون في تندوف والإحباط المتزايد للشباب الذين ترعرعوا في المخيمات، مضيفة أنه سيكون من الصعب السيطرة على صبرهم إذا ما استمرت حالة الجمود. وأعرب الجانب الصحراوي بقوة عن قلقه إزاء المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الإقليم واستغلال موارده.

١٥ - ومن الناحية الفنية، ذكرت السلطات الصحراوية أن المملكة المغربية تصرفت في انتهاك لمبدأ حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار. وأكدت على الطابع غير القابل للتصرف لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وفقا للشرعية الدولية ومن خلال تنظيم استفتاء. وأشارت إلى القرارات التي اتخذتها أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بشأن هذه المسألة منذ عدة سنوات.

١٦ - وعلى الرغم من هذه الخلافات الجوهرية بين الطرفين، تفاءلتُ بالأجواء البنّاءة وطبيعة المناقشات. وفي الواقع، فإن الطرفين:

(أ) رحبا بالجهود التي أبذلها وأعربا عن استعدادهما للتعاون مع المفوضية في تنفيذ الولاية التي أوكلها مؤتمر الاتحاد إليّ؛

و (ب) أكدا استعدادهما لكسر حالة الجمود الراهنة؛

و (ج) أكدا من جديد التزامهما بالتعاون مع المبعوث الشخصي للأمين العام، لإعادة إطلاق عملية التفاوض والتوصل إلى حل.

”٣“ التفاعلات مع البلدين المجاورين

١٧ - خلال المناقشات التي أجريتُها مع السلطات الجزائرية والموريتانية، أكدتُ على الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به كلا البلدين في إيجاد حل. وقد حثثتهما على تقديم دعم نشط للجهود الرامية إلى استئناف عملية التفاوض، مضيفا أن النزاع دام وقتا طويلا جدا وأن الحالة الراهنة تعوق جهود التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي والجهود التي تهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي بطريقة أكثر فعالية.

١٨ - وأثنت الجزائر وموريتانيا على التزام الاتحاد الأفريقي بالمساعدة على إيجاد حل بين الطرفين. وجرى التأكيد على ضرورة دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. وأكدت الجزائر من جديد أهمية احترام مبدأ تقرير المصير. وكررت موريتانيا موقفها المتمثل في الحياد الإيجابي، مشيرة إلى أنها ستؤيد أي حل يمكن أن يكون مناسبا للطرفين، استنادا إلى احترام الشرعية الدولية.

”٤“ التفاعلات مع الأمم المتحدة

١٩ - أعربت الأمم المتحدة عن استعدادها، استنادا إلى الطرائق التي تحدد لاحقا، للتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بهدف التوصل إلى حل، على أن يكون مفهوما أن الهدف ينبغي أن يتمثل في تعزيز العملية التي تقودها الأمم المتحدة وليس إطلاق مبادرة موازية أو منافسة. ومن ذلك المنطلق، فقد حظي الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي بالترحيب.

ثالثا - الملاحظات

٢٠ - تمثلت مهمتي في الاستماع إلى الطرفين والجهات الأخرى المهتمة و/أو المعنية صاحبة المصلحة، والقيام معها، باستكشاف طرائق تقديم الاتحاد الأفريقي لمساهمة أكثر فعالية في الجهود الرامية إلى التغلب على المأزق الحالي والتوصل إلى حل دائم. وقد أبرزَت المشاورات التي أجريتها العناصر التالية:

(أ) وجود وعي حقيقي بالمخاطر المرتبطة بالوضع الراهن. ويثبت التوتر الذي لوحظ على أرض الواقع في السنوات الأخيرة وحالة اللاجئين، وكذلك الحاجة إلى إعادة تنشيط عملية بناء المنطقة المغاربية على أساس أكثر صلابة وإلى المضي قدما بالخطة الأفريقية، في أبعادها السياسية والاقتصادية على السواء، إن كان الأمر يستدعي الإثبات، الحاجةَ الماسة إلى إيجاد حل؛

(ب) استعداد الطرفين للتفاعل بشكل إيجابي مع الاتحاد الأفريقي من أجل نجاح العمل الذي قمت به؛

(ج) ضرورة أن يوجه الاتحاد الأفريقي جهوده لتصب في إطار دعم معزز للجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل زيادة فرص النجاح. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا يتمثل الهدف الذي يسعى الاتحاد الأفريقي إليه في الشروع في عملية تكون موازية لتلك التي تقودها الأمم المتحدة.

رابعا – التوصيات

٢١ – في ضوء المشاورات والتفاعلات التي أجريتُها، وكذلك الملاحظات الواردة أعلاه، أود أن أقدم التوصيات التالية إلى مؤتمر الاتحاد:

(أ) من الأهمية بمكان أن يشارك الاتحاد الأفريقي بنشاط في البحث عن حل، بالنظر إلى المسؤولية التي يتحملها عن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء القارة. ويتماشى ذلك مع صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والدور الذي يؤول إلى الترتيبات الإقليمية وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر المأزق الحالي سلبا في عمل الاتحاد الأفريقي؛

(ب) ينبغي أن يتمثل دور الاتحاد الأفريقي في مؤازرة ودعم جهود الأمم المتحدة، مع مراعاة أن مجلس الأمن ينظر في المسألة. وتجدر الإشارة إلى أن المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ما برح، منذ أن تولى مهامه، يجري مشاورات مكثفة مع الطرفين، اللذين أعربا عن التزامهما بالتعاون معه؛

(ج) تمشيا مع دور المؤازرة والدعم هذا، من المستصوب أن يقوم مؤتمر الاتحاد بإنشاء آلية أفريقية تمكن الاتحاد الأفريقي من تقديم الدعم الفعال للعملية التي تقودها الأمم المتحدة، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما فتئت هذه القرارات تهيب بالطرفين أن يستأنفا المفاوضات برعاية الأمين العام، دون شروط مسبقة وبحسن نية، بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وعلى نحو أكثر تحديدا، ستشجع هذه الآلية الطرفين على إبداء المرونة والرغبة في التوصل إلى تسوية؛ والتفاعل مع الأمم المتحدة، وحسب الاقتضاء، مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، من أجل حشد أكبر قدر ممكن من الدعم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة؛ والتفكير، بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة، في مضمون التسوية المنشودة؛

(د) ستقدم هذه الآلية تقارير بصورة مباشرة إلى مؤتمر الاتحاد، وحسب الاقتضاء، إلى مجلس السلم والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وبغية ضمان الاتساق اللازم، لن تثار مسألة الصحراء الغربية إلا ضمن هذا الإطار وعلى هذا المستوى؛

(هـ) يمكن أن تنظَّم الآلية الأفريقية المذكورة أعلاه، استنادا إلى تفضيل مؤتمر الاتحاد، على النحو التالي:

'١' لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة المعنية بنزاع الصحراء الغربية، المنشأة عملا بالقرار AHG/Res.92 (XV) الذي اتخذه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية الخامسة عشرة، التي عقدت في الخرطوم، السودان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨، والتي ارتئي أن ثمة إمكانية لإعادة تنشيطها في المقرر Assembly/AU/Dec.653 (XXIX) الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٧. وستوسع هذه اللجنة لتضمن رئيس المفوضية؛

أو '٢' فريق رفيع المستوى يتألف من اللجنة الثلاثية للاتحاد ورئيس المفوضية؛

أو '٣' وفد رفيع المستوى يضم رئيس الاتحاد ورئيس المفوضية؛

(و) في إطار نهج التكامل مع جهود الأمم المتحدة ودعمها على أساس المعايير المذكورة أعلاه، يوصَى بالنظر في إعادة فتح مكتب الاتحاد الأفريقي لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في العيون، لضمان التواصل العملياتي مع الأمم المتحدة؛

(ز) أخيرا، قد يود مؤتمر الاتحاد أن يناشد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولا سيما البلدين المجاورين، أن تسهم في نجاح النهج الأفريقي المقترح.

٢٢ - وفي موازاة ذلك، من المهم للمؤتمر أن يرسل رسالة واضحة فيما يتعلق برفضه لعرقلة تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي وعمله بسبب النزاع. فالأولويات المحددة، التي تركز بصفة خاصة على التكامل، يجب أن تُحترم وأن تحظى بكامل اهتمام الاتحاد.

خامسا - الخاتمة

٢٣ - استمر نزاع الصحراء الغربية لفترة أطول مما ينبغي. ووصلت الحالة إلى مرحلة تتسم، بالإضافة إلى آثارها السلبية المعروفة جيدا على المنطقة، بما في ذلك على السكان المتضررين، بأنها تهدد عمل الاتحاد الأفريقي وتعوق تنفيذ خطته. ولا يمكن التسامح مع حالة من هذا القبيل.

٢٤ - ومن المهم بالتالي للاتحاد الأفريقي أن يسهم بقدر كبير في البحث عن حل. ولدى القيام بذلك، ينبغي أن يتمثل الهدف في تقديم الدعم على نحو أكثر فعالية لجهود الأمم المتحدة، التي تنظر في المسألة. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه لا يمكن إيجاد حل إذا لم يبدِ الطرفان رغبة في الوصول إلى تسوية. ومن المهم أيضا أن تسهم جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المجاوران، إسهاما نشطا في تحقيق تلك التسوية.

٢٥ - وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للطرفين على تعاونهما في سياق الاضطلاع بالمهمة التي أوكلها مؤتمر الاتحاد إليّ. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للبلدين المجاورين والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى التي تفاعلتُ معها على اجتماعات تبادل الآراء الصريحة والمفيدة التي عقدناها.